على اثر الازمة الدبلوماسية

«الوطني»: النمو غير النفطي في قطر يستمر بالتراجع

أوضح تقرير اقتصادي للبنك الوطني أن التوقعات لمعدل نمو الاقتصاد للعام 2018 بالنسبة لقطر انخفضت إلى ٪3.5 من ٪4.0سابقاً على إثر التراجع المستمر الناتج عن استمرار الأزمة السياسية ومن غير ظهور أي بوادر لحلها. ويبقى هذا النمو متسارعاً من النسبة المتوقعة للعام 2017 البالغة ٪1.2 بدعم من إطلاق مشروع حقل برزان الذي طال انتظاره. فمن المتوقع أن يساهم هذا المشروع في إنعاش نمو القطاع النفطي الحقيقي بواقع ٪4، ولكن لا تزال هنالك بعض المخاوف على إثر تأخر المشروع واستمرار الأزمة القطرية.

وقد تم خفض النمو غير النفطي للعام 2018 إلى ٪3.0 من ٪4.0 سابقاً وأقل من النسبة المتوقعة للعام 2017 البالغة ٪3.5. وقد تلاشت الصدمة الأولى التي واجهها الاقتصاد القطري في يونيو على إثر المقاطعة الدبلوماسية، وعادت الواردات إلى مستوياتها لما قبل الأزمة، كما تم استحداث العديد من الطرق التجارية الجديدة وشهدت التدفقات الاستثمارية استقراراً، إلا أن الاقتصاد ما زال يواجه بعض الضغوط. فقد تأثرت أرباح الشركات وهبطت أسعار الأسهم والعقار وتسببت صعوبة الأوضاع التمويلية في الضغط على البنوك وارتباط العملة.

المقيمين بواقع ٪3 منذ بداية السنة خلال نوفمبر مقارنة بنسبة الفترة ذاتها خلال السنوات الخمس الماضية البالغة ٪7 إلى ٪11. وقد تراجعنمو نسبة السكان إلى ٪1.7 على أساس سنوي فقط مسجلة أبطأ وتيرة لها منذ العام 2011 إلا أنها استمرت بالتراجع على مدى السنوات الماضية. وتراجعت نسبة القادمون إلى قطر بواقع ٪32 على أساس سنوي في أكتوبر وبواقع ٪74 على أساس سنوي من دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المحتمل أن يستمر هذا التراجع إذا ما تم بقاء الأزمة دون حل قريب.

من جانب آخر، لم تتأثر إيرادات النفط والغاز بالأزمة، والتي تعد أكبر مصادر الإيرادات الحكومية ومن ضمنها ايرادات الغاز الذي ينقل عبر خط أنابيب "دولفن" إلى الإمارات. كما باعت الحكومة مؤخرا حصصها في مختلف الشركات الخارجية لإنعاشالإيرادات المالية. و قد ساهمت أيضا خطط مشاريع البنية التحتية في دعم النشاط الاقتصاديالتزاماً من السلطات بالاستعداد لبطولة كاس العالم في 2022 بالإضافة إلى المشاريع التي تتضمنهارؤية العام 2030وتشمل المترو للعام 2019 ومشروع قطار النقل الخفيف في لوسيل للعام 2020 وملاعب بطولة كاس العالم. في الوقت نفسه، هنالك المزيد من الخطط بشأن إعادة تطوير حقل الغاز الشمالي بعد رفع الوقف الذي دام 12 عاماً. إلا أن اثره سيكون خارج نطاق توقعاتنا. كما تقوم السلطات أيضا بالإنتهاء من خطة التنمية الخمسية لـ2017 حتى 2022.

التضخم متدنياً

وقد تقلص التضخم في الأسعارفي اغسطس وسبتمبر لأول مرة منذ العام 2011حيث كان متدنياً منذ النصف الأول من العام 2017 وبقدر عند ٪0.4للعام 2017 باكمله. وقد كان تراجع مكون خدمات المساكن المحرك الأول للضغوطالتعلى الأسعار، والذي شهد تراجعاً كبيراً منذ فصل الصيف. كما تراجع أيضاً التضخم الأساس عند ٪0.8 في 2017 نظرا لاستمرار قوة العملة المرتبطة بالدولار وتدني النمو. وبينما ارتفعت أسعار الغذاء نتيجة الخلاف الدبلوماسي إلا أن هذا الارتفاع لم يشكل خطراً كبيراً.

ومن المخطط فرض ضريبة القيمة المضافة في أواخر العام 2018 والتي قد تضيف ٪2لنسبة التضخم السنوي. وقد قمنا باحتساب ذلك في توقعاتنا، إلا أن مع غياب التوقعات والحاجة لدعم الاقتصاد والعجز المالي، فيبدو انه سيتم تأجيلها. ونتوقع أن يتسارع التضخم إلى ٪2.5في 2018 نتيجة تأثيرات قاعدية وتلاشي الضغوط من سعر الصرف وضريبة القيمة المضافة المحتملة.

توقعات بارتفاع معتدل في الإنفاق

لقد ظل العجز المالي عند مستوى يسهل التحكم به وأقل بكثير من دول مجلس التعاون الخليجي، إذ يقدر أن العجز المالي قد تراجع إلى ٪5 من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 من ٪9 العام الماضي ومع ارتفاع الإيرادات نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز على أساس سنوي مقابل الارتفاع البسيط في الإنفاق الحكومي، ولم تتأثر الصادرات النفطية بالخلاف الدبلوماسي، فقد شكلت ما يقارب ٪85 من إيرادات الميزانية. وتقدر خفض الإنفاق بنحو ٪17 في 2016 مما ساهم في الحد من نمو العجز وتسبب في الوقت نفسه في بطئ الاقتصاد.

وتشير ميزانية العام 2018 إلى ارتفاع الإنفاق بواقع ٪2 بما فيها مشاريع تامين الغذاء في ظل الحصار التجاري ونمو الرواتب الذي ينعكس على إنشاء مدارس ومستشفيات جديدة. ولكننا نتوقع أن يحقق الإنفاق قفزة كما هو الحال قبل عامين. كما سيشكل الإنفاق الرأسمالي ما يقارب نصف المصروفات وسيخصص 11 مليار ريال للمشاريع الرياضية والتي أهمها الملاعب استعداداً لبطولة كاس العالم 2022.

ومن جانب الإيرادات، تم احتساب فرض ضريبة القيمة المضافة والضريبية غير المباشرة في أواخر عام 2018، حيث قد يضيف إجماليهما ما لا يقل عن ٪1 من الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن مع رغبة السلطات في دعم الاقتصاد، من المحتمل جداً أن يتم تأجيل هذه الضرائب. ومن المتوقع أن يتراجع صافي العجز إلى ٪3 من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 وإلى ٪2 في 2019، وذلك إذا استمر ثبات أسعار النفط والغاز.

الدين الحكومي يستمر بالارتفاع

بالرغم من بعض التوقعات بتوجه الحكومة نحو إصدار سندات سيادية في أواخر 2017، تجنبت السلطاتاستخدام أسواق الدين العالمية منذ إصدار سنداتها السيادية الضخمة في مايو 2016 بقيمة 9 مليارات دولار، ولكنها رفعت بالمقابل نسبة اقتراضها من البنوك المحلية حتى بلغت 87 مليار دولار في أكتوبر من 71 مليار دولار في نهاية 2016. ومن المتوقع أن يستقر إجمالي الدين الحكومي عند مستوى يقارب 120 مليار دولار في نهاية 2017 او ما نسبته ٪74 من الناتج المحلي الإجمالي،وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالعديد من دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد تم تخفيض التصنيف الائتماني للحكومة مرة واحدة من قبل وكالات التصنيف الرئيسية خلال عام 2017، حدثإحداهاقبل بدء الأزمةالدبلوماسية. غير أن التصنيف العام لا يزال عند درجة عالية تعادل مستوىAA- مما يعكس أن العجز المالي يمكن إدارته نسبيا، بالإضافة إلى المركز القوي للأصول. وبلغ العائد على سندات الحكومة لعام 2026 التي كانت سابقا واحدة من أكثر العوائد أماناً في المنطقة حوالي٪3.6 في اوائل ديسمبر، حيث ارتفعت من حوالي ٪3.2 قبلالأزمة وما يعادلعلاوة بقيمة 10–30 نقطة أساس مقابل عوائد سندات الكويت والسعودية وأبوظبي.

تدفقات الودائع تستقر

استقرت تدفقات القطاع المصرفي نسبياً بعد الصدمة الأولىالتي تلقتها على أعقاب الأزمة الخليجية. فقد تراجعت ودائع غير المقيمين بما فيها الودائع من دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 13 مليار ريال (٪25) في الفترة ما بين مايو وأكتوبر، بينما تراجعتايضا ودائع القطاع الخاص في تلك الفترة. إلا أن ذلك قابله تدفقات من الودائع الحكومية بقيمة 27 مليار دولار تماشيا مع رغبة السلطات في دعم استقرار القطاع المصرفي. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نمو عام للودائع إلى نسبة إجمالية قوية بلغت ٪17في أكتوبر علىأساس سنوي، وتبعتها ودائع القطاع الخاص في سبتمبر كما تراجعتوتيرة السحب من ودائع غير المقيمين. ولكن لا يزال هنالك احتمال باستمرار التمويل الحكومي إذا ما اقتضت الحاجة.

نمو الائتمان يتسارع

حافظنمو الائتمان على قوته ليصل إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من عام عند ٪16 على أساس سنوي وذلك بالرغم تدني البيئة التشغيلية. وجاء معظم هذه الزيادة من الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي الذي ارتفع بواقع ٪61 على أساس سنوي في أكتوبر وشكل ٪22 من إجمالي الائتمان مقارنة بـ٪16 العام الماضي. وجاء الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالمقابل اضعف ولكن مستقراً عند مستوى يقارب ٪7 على أساس سنوي منذ بداية الأزمة الخليجية. وقد يؤدي الانكشاف الكبير للقطاع الحكومي إلى الحد من أي ارتفاع في المخاطر الائتمانية ولكنه قد يحد في نهاية الأمر من التمويل للقطاع الخاص.

أسعار الفائدة في الأسواق

ساهم ضخ الودائع من الحكومة والبنك المركزي في التخفيف من ضغوط السيولة المصرفية التي ظهرت نتيجة خروج الودائع الأجنبية. وقد ارتفع سعر فائدة الإنتربنك لفترة ثلاثة أشهر بواقع أكثر من 50 نقطة أساس إلى ٪2.5منذ النصف الأول من العام 2017. إلا أن معظم هذه الزيادة جاءت من ارتفاع الفائدة الأساسية بعد رفع الفائدة الفيدرالية. ويذكر أن الزيادة منذ مايو كانت أعلى من دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 20 إلى 50 نقطة أساس.

رفع مصرف قطر المركزي سعر إعادة الشراء بواقع 25 نقطة أساس إلى ٪2.5 في ديسمبر بعد آخر رفع في الفائدة الفيدرالية، بينما ترك أسعار الفائدة الأخرى دون تغيير. ونتوقع أن ترفع الفائدة الفيدرالية مرتين في كل من 2018 و2019. ومن المتوقع أن يتبع مصرف قطر المركزي هذه الخطوة في ظل الأوضاع الحالية لتجنب الضغوط على الريال وارتباطه بالدولار. إلا أن ارتفاع الفائدة قد يزيد من مخاطر الائتمان في الوقت الذي يعد الاقتصاد في أمس الحاجة للدعم.

لا يزال سوق العملات يواجه العديد من الضغوط، إذ واجه الكثير من المستثمرون صعوبة في الحصول على الدولار الأميركي بسعر الارتباطالرسمي البالغ 1 دولار مقابل 3.64 ريال في السوق المحلية، لاسيما وأن مصرف قطر المركزي قد استمر في ضمان حصول المستثمرين على سعر الصرف الرسمي. وتحسنت السيولة منذ ذلك الحين، مع تراجع الفارق بين سعر صرف الريال المحلي والخارجي واقتراب سعر الصرف الآجل لعام واحد من سعر الصرف الرسمي بعد أن بلغ قيمة مئوية في يونيو تصل إلى ٪3.6.

وما زال التخلي عن الإرتباط بالدولار أمراً مستبعداً نظراً لما قد يخلفه ذلك من تكاليف، كما أن السلطات لديها احتياطات مالية كافية. حيث رغم تراجع الاحتياطات الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي من 46 مليار دولار في مايو إلى 36 مليار دولار في أكتوبر (وفق المفهوم الجديد) إلا أنها استقرت حالياً ولا تزال تساوي ما قيمته 7 أشهر من الواردات، والذي يعد أعلى من المستويات المعتادة، ولا يشمل ذلك الأصول السيادية لدى هيئة الاستثمار القطرية والتي تقدر عند 300 مليار دولار.

البورصة ترتفع

واصل المؤشر الرئيسي في بورصة قطر تراجعه في الأشهر الماضية، وانخفض في منتصف ديسمبر بواقع ٪23 منذ بداية السنة وبواقع ٪19 منذ بداية الأزمةالخليجية في يونيو. ويأتي ذلك مقابل التغير منذ بداية السنة بواقع 4+٪ إلى ٪12– في دول مجلس التعاون الخليجي، كما يعني ذلك تدني البورصة إلى مستوى قريب من أدنى مستوياتها منذ سبع سنوات في نوفمبر. ويعكس تدني الأداء التدفقات الخارجية من الاستثمارات الأجنبية وأثر الأزمة على الاقتصاد وأرباح الشركات بالإضافة إلى زيادة المخاوف الإقليمية والمخاطر الجيوسياسية في ظل تدني أسعار النفط.

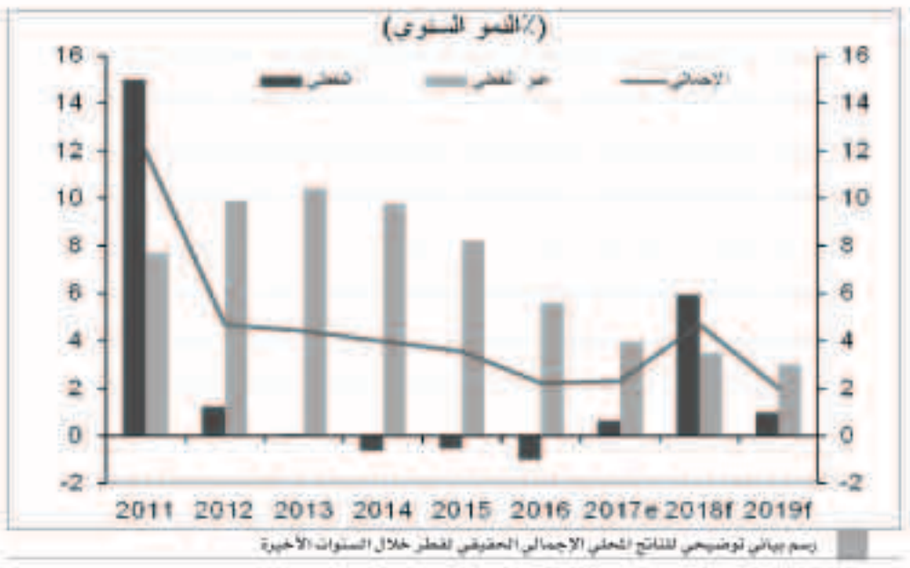

رسم بياني توضيحي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطر خلال السنوات الأخيرة

توقعات بتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.5 في المئة خلال 2018

إطلاق مشروع حقل برزان للغاز سيضيف 4 في المئة لإجمالي ناتج القطاع النفطي

النمو غير النفطي سيظل تحت العديد من الضغوط نظراً لاستمرار الازمة الدبلوماسية

تدفقات القطاع المالي تشهد استقراراً نتيجة ارتفاع نمو الإيداعات على إثر ضخ السلطات للأموال

قيمة جائزة الحصاد الإسلامي الكبرى

البنك الاهلي المتحد يعلن الرابح بربع مليون دينار

جانب من تسليم الجائزة

اجري البنك الأهلي المتحد في السابع والعشرين من شهر ديسمبر الماضي السحب على الجائزة الربع سنوية الكبرى (راتب مدى الحياة)، التي يقدمها البنك الأهلي المتحد من خلال برنامج جوائز الحصاد الإسلامي، وكانت لحظة الفارقة في حياة سعد نجيب عبدالكريم الحمود التي ربحت ربع مليون دينار كويتي كراتب مدى الحياة لمدة 250 شهرا.

وبهذه المناسبة يتقدم البنك الأهلي المتحد بالتهنئة للفائزةالتي أصبح بإمكانها الآن تحقيق الكثير من أحلامها المادية سواء بامتلاك منزل العمر او شراء السيارة المفضلة لديها او السفر للخارج او تأسيس مشروع استثماري، أو غيرها من الأحلام والتطلعات. كما يؤكد البنك اعتزازه بنجاح برنامج جوائز الحصاد الإسلامي في تحقيق أحلام وطموحات عملاء البنك الكرام من خلال اضخم برنامج للجوائز في الكويت.

كذلك يتقدم البنك الأهلي المتحد لعملائه بالشكر على ثقتهم المتنامية، والتي تضاعف من التزام البنك تجاه تقديم المزيد من المنتجات والخدمات المصرفية المتميزة ويتمنى للجميع الاستفادة من مميزات برنامج الحصاد الإسلامي، الذي يقدم اعلى قيمة من الجوائز التي تصل إلى 3.4 مليون دينار كويتي سنوياً، بالإضافة إلى تقديم 26 جائزة اسبوعية، وهي اكبر عدد من الفائزين اسبوعيا.

وتتلخص شروط الاستفادة من السحوبات على جوائز الحصاد للتوفير الإسلامي في فتح حساب توفير بقيمة 100 دينار كويتي، وتتيح كل 50 دينار كويتي في حساب العميل فرصة واحدة للمشاركة في السحب الربع سنوي بشرط أن يحافظ على رصيده لمدة أسبوعين على الأقل قبل تاريخ السحب، أما بالنسبة للسحب الأسبوعي فيحصل العميل على فرصة واحدة للمشاركة في السحب الأسبوعي عن إيداع مبلغ 50 دينار كويتي، بشرط أن يحافظ العميل على رصيده لمدة 7 أيام على الأقل قبل تاريخ السحب. وكلما زاد المبلغ المودع، كلما زادت فرص المشاركة والفوز،علما بان عملاء حساب الحصاد في الكويت والبحرين مؤهلين للمشاركةفي سحوبات الحصاد طبقا لشروط وأحكام البرنامج.

بنك وربة يحصد جائزة «أفضل بنك لتقديم استشارات للشركات»

جانب من تسليم الجائزة

في إنجاز جديد يضاف إلى مجموعة إنجازاته التي حققها خلال عام 2017: حصد بنك وربة جائزة مرموقة من مؤسسة «سي بي آي فاينانشال» تقديراً لتفوقه في قطاع تمويل الشركات وتحقيقه نتائج مميزة على الصعيد التمويلي وعلى صعيد الخدمات المبتكرة التي يقدمها في هذا المجال، مما انعكس إيجاباً على مؤشراته الأدائية والمالية خلال عام 2017.

تعتبر مؤسسة «سي بي آي فاينانشال» واحدة من أفضل المؤسسات على مستوى العالم والتي تُعنى بتقييم ومراقبة أداء مختلف المؤسسات في القطاع المالي، كما تدير جوائز التمويل والعمل المصرفي، وتنشر عدداً من أهم المجلات المالية في العالم بينها مجلة «بانكر ميدل إيست»، و تتم عملية اختيار الفائزين بالجوائز بناءً على توصيات لجنة تحكيم خاصة مؤلفة من خبراء مستقلين في قطاع الصيرفة مما يضفي على الجوائز الممنوحة المصداقية والشفافية، ومن بعدها تقوم اللجنة بتقييم المرشحين وفق مجموعة من الأسس والمؤشرات المالية ومن ثم التصويت لاختيار الفائزين من ضمن قائمة من المرشحين.

ولقد تسلم الجائزة بالنيابة عن بنك وربة السيد باسل جاسم العبيد –رئيس المجموعة المصرفية للشركات– خلال الحفل الذي أقامته مؤسسة «سي بي آي فاينانشال» في دولة الإمارات العربية المتحدة – دبي– بحضور شخصيات كبيرة ومرموقة في قطاع المصارف الإسلامية والتقليدية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وحول هذا الإنجاز، قال السيد باسل جاسم العبيد : " يسعدنا أن نختتم العام 2017 بهذه الجائزة المرموقة من نوعها والتي تضاف إلى سجل بنك وربة الذهبي ونؤكد مرة جديدة على مكانة بنك وربة في السوق الكويتي بوصفه الخيار الأفضل للعملاء سواءً أكانوا أفراداً أو شركات ".

وأضاف العبيد: " نحن سعداء بهذه الجائزة وفي الوقت نفسه فخورون بالنتائج التي حققها بنك وربة خلال مسيرته القصيرة كأحدث بنك إسلامي في السوق الكويتي، الأمر الذي يعكس النشاط المتنامي للبنك وسعيه الدائم لتلبية احتياجات العملاء والبحث عن فرص جديدة ومجدية بوسائل وخدمات مبتكرة، لاسيما في قطاع تمويل الشركات وتوفير متطلباتهم التمويلية بأسلوب عصري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ".

واستكمل العبيد حديثه قائلاً أنه بفضل الله ثم جهود الموظفين، تمكن بنك وربة من الاستحواذ على ثقة عملائه من فئة الشركات وأصبح وجهتهم الأولى للحصول على التمويلات المالية في مختلف المجالات أو الخدمات المصرفية المميزة التي يمتلكها نظراً للتسهيلات الكبيرة التي يقدمها البنك وسرعة إنجاز المعاملات ونتيجة لهذا، نجح بنك وربة في قيادة قطاع تمويل الشركات وعقد صفقات كبيرة في السوق الكويتي.

وأضاف العبيد قائلاً أن بنك وربة قد حقق خلال الفترة الماضية نجاحات كبيرة في قطاع تمويل الشركات إضافة إلى دعم العديد من الشركات و الأفراد التجار والدخول في شراكات إستراتيجية مع عدد من المشاريع التي تقدم خدمات مبتكرة ومساعدتها في النهوض بأعمالها. كما نجح بنك وربة بفضل خبرته التي اكتسبها في هذا المجال في فتح قنوات تعامل مع شركات محلية وإقليمية وعالمية مرموقة مكنته من تحقيق مزيد من التفوق وسط منافسة عالية، وجاءت الجائزة لتتوج جهود البنك في هذا القطاع.

ونوه العبيد بالمستوى الراقي الذي يقدمه موظفو بنك وربة مشيداً بمهنيتهم وحرفيتهم العالية حيث يقوم البنك بتدريبهم ليكونوا على أهبة الاستعداد لتقديم أفضل الاستشارات المالية للعملاء مع الحرص على تقييم هذه الحلول معهم والوقوف على درجة رضاهم عن الخدمات المقدمة، وكذلك التعامل مع كل الاقتراحات المقدمة من جانبهم لتطوير منتجات قائمة أو ابتكار أخرى جديدة.

و تجدر الإشارة إلى أن أداء بنك وربة قد نال خلال عام 2017 العديد من الجوائز من ضمنها "البنك الأسرع نمواً" والتي حصدها للمرة الثالثة على التوالي، بالاضافة الى جائزتي " أفضل بنك للشركات " وأفضل بنك استثماري" للعام نفسه.